● أخبار قصيرة

إنتاج سبائك الصلب ينمو ٠٣٪ والصادرات ٠٧/٦٪

أظهرت بيانات جمعية الصلب الإيراني نمو إنتاج سبائك الفولاذ بنسبة ٣ بالمئة في الشهور التسعة الأولى من السنة المالية الجارية (فترة ٢١ مارس/ آذار حتى ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٣). وأشارت البيانات، الصادرة أمس السبت، أن إنتاج الشركات المحلية من سبائك الصلب قد سجل ٢٤/٤٩٢ مليون طن بنمو ٣ بالمئة على أساس سنوي. واستدركت: أن صناعة المنتجات الفولاذية قد بلغ ١٦/٦٢٢ مليون طن بزيادة بنحو ٠/٢٥ بالمئة. وذكرت أن الشركات الإيرانية صدرت خلال الشهور التسعة المذكورة ٥/٦٢١ مليون سبيكة بنمو ٧/٦ بالمئة و٢/٤٧٧ مليون طن من أنواع المنتجات الفولاذية بنمو ١ بالمئة عن الفترة المناظرة السابقة ٢٠٢٢.

ترانزيت البضائع عبر إيران ينمو ٤٠٪

أعلن رئيس منظمة إدارة الطرق والنقل البري تسجيل ترانزيت البضائع (النقل بالعبور) عبر أراضي البلاد نمواً بنسبة ٤٠ بالمئة منذ بدء السنة المالية الجارية ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٣ لغاية الآن.
وأوضح داريوش أماني، في تصريح صحفي أمس السبت، أنه بجانب نمو الترانزيت ٤٠ بالمئة، إزداد نقل البضائع بنسبة ١٤ بالمئة والركاب ١٢ بالمئة قياساً بالفترة المناظرة السابقة. وأشار أماني إلى أن من أولويات المنظمة، إنشاء البنى التحتية وصيانتها وإعادة سفلتة الطرق المؤدية للمعابر التصديرية، إضافة الى الاهتمام بالترانزيت الذي يحتل مكانة خاصة في الدبلوماسية الاقتصادية للبلاد.

كمبوديا ترحب بمساهمة الشركات الإيرانية لإنجاز مشاريع فيها

ناقش السفير الإيراني لدى فيتنام والمتنقل لدى كمبوديا، خلال لقائه خمسة وزراء كمبوديين، أكثر من ألف مشروع، إذ رحب المسؤولون الكمبوديون بمشاركة الشركات والمستثمرين الإيرانيين لتنفيذ المشروعات في هذا البلد الواقع جنوبي شرق آسيا. والتقى السفير علي أكبر نظري وزراء: النقل، والصحة، والصناعة، والسياحة والزراعية في كمبوديا لبحث المشروعات المختلفة. وأكد هؤلاء الوزراء أن لدى حكومة بلادهم أكثر من ألف مشروع، معربين عن استعدادهم للتعاون واستقبال الوفود الفنية والتخصصية الإيرانية.

باعتباره أحد الأسواق الحدودية الرئيسية للبلاد

تراجع حصة التجار الإيرانيين في السوق العراقية

الوفاق/ وكالات

قال رئيس لجنة الصناعة في غرفة التجارة الإيرانية: إن التجار الإيرانيين خسروا السوق العراقية لصالح الشركات التركية والسعودية والأردنية والإماراتية، وذلك لأن أسعار البضائع الإيرانية باتت أعلى بنسبة ٢٠٪ مقارنة بباقي المنافسين في هذه السوق.
وأشار علي رضا كلاهي صمدي، خلال مقابلة مع وكالة إيلنا العمالية، إلى التراجع الحاد في حصة التجار الإيرانيين في سوق الصادرات العراقية باعتباره أحد الأسواق الحدودية الرئيسية لإيران. وأضاف: يعزا هذا الأمر إلى الالتزامات الناجمة عن عقود الصرف الأجنبي للشركات الإيرانية في مبيعات العملات التي يتم الحصول عليها من الصادرات بسعر أرخص. وتابع: في ظل هذا، يقوم المشترون العراقيون عند شراء البضائع من كافة البلدان (بإستثناء إيران) بإعطاء الفاتورة الأولية للبنك المركزي والدفع مقابل هذه السلع بالسعر الرسمي البالغ ١٣٠٠ دينار لكل دولار.
واستطرد رئيس لجنة الصناعة في غرفة التجارة الإيرانية: البنوك العراقية لا تقبل الفواتير تلك من الإيرانيين، بل تلزم بإجراء المعاملات المالية عن طريق مكاتب الصرافة، علماً أن سعر الدولار في السوق الحرة العراقية أعلى من سعر الدولار الرسمي، ويصل الفارق في بعض الأحيان إلى ٢٣٪. وأكد أن هذا الأمر خطف فرصة المنافسة في السوق العراقية من أيدي الإيرانيين أمام تجار الدول الأخرى، لاسيما الأتراك والسعوديين والأردنيين والإماراتيين.
وأشار كلاهي صمدي إلى أن الصناعة الإيرانية تعاني من أزمة واسعة النطاق، موضحاً أن الأخيرة هي نتاج مزيج من ضعف البنية التحتية وهجرة الموارد البشرية، وأزمة السيولة، وتدمير أسواق التصدير، وانخفاض القوة الشرائية للناس وارتفاع معدلات التضخم.
وذكر أن ما ينشط في إيران حالياً هو فقط الصناعات التجميعية والصناعات التي تعتمد على مدخلات الإنتاج، مبيناً أن القطاع الإنتاجي غير مستقر، وسيؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل، وقال: إن إيران ترسل الموارد الطبيعية (النفط) إلى الصين وتستورد بدلاً من ذلك قطع غيار السيارات المجمعة أو أجزاء الأجهزة المنزلية المجمعة، وهو ما يفاقم بحد ذاته في أزمة البطالة في القطاع الصناعي ويزيد من معدلات الهجرة.

> الحديث عن القيود وسياسات الصرف الأجنبي للبنك المركزي العراقي ليست وليدة اليوم، بل مضى عام على الإعلان عنها

عدم وجود مشاكل في التبادل التجاري

ومنذ أيام، أكد الأمين العام للغرفة المشتركة الإيرانية - العراقية عدم وجود مشاكل أو قيود جديدة في التبادل التجاري الإيراني - العراقي بعد السياسات الجديدة للبنك المركزي العراقي لضبط الدولار.
وقال جهانبخش سنجابي شيرازي: إن الحديث عن القيود وسياسات الصرف الأجنبي للبنك المركزي العراقي ليست وليدة اليوم، بل مضى عام على الإعلان عنها، حيث قام المركزي العراقي خلال تلك السنة بوضع سلسلة من السياسات في مجال تنظيم التعامل بالدولار على جدول الأعمال، وهذا لا يعني أن العملية التجارية بين إيران والعراق قد توقفت بشكل كامل.

القانون الجديد للحكومة العراقية

وبحسب الخبراء في شؤون العملة، فان القانون الجديد للحكومة العراقية يمكن أن يكون له تأثير على سوق العملة المحلية في إيران. وبما أن العراق أحد مصادر العملة الأجنبية الداخلة إلى إيران، فان مسار استلام النقد الأجنبي من هذا البلد ستصاحبه مشاكل بعد إقرار القانون المذكور، مما سيؤدي إلى ارتفاع سعر العملة الأجنبية في الداخل.
ويحظر القانون الجديد للحكومة العراقية على النشطاء في السوق العراقية إجراء أي تبادل صغير وكبير بالعملات الأجنبية. ويقول سنجابي في هذا الصدد: يبلغ سعر العملة الرسمية للدولار ١٣٢٠ ديناراً، أما في السوق الحرة فيباع كل دولار بنحو ١٦٥٠ ديناراً. وبناء على ذلك، فان تكلفة الاستيراد بالنسبة للمستوردين العراقيين ستكون أعلى بنسبة ٢٠٪، وستنخفض قيمة بضائع المصدرين الإيرانيين عبر بيع بضائعهم بالدينار، وهو ما يشكل تهديداً لتجارة البلدين، ويمكن أن تؤثر الزيادة في تكلفة استيراد الدولار من الدول المجاورة بشكل مباشر على سعر العملة في سوق طهران.

رغم استمرار العقوبات الأميركية الظالمة

٣٤ مليار دولار.. إجمالي دخل إيران النفطي في ٩ أشهر

أعلنت وكالة الطاقة الدولية أن دخل إيران النفطي في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٣ بلغ ٣٤ مليار دولار، أي ما يعادل ١٢٪ من إجمالي دخل منظمة أوبك في هذه الفترة، رغم استمرار العقوبات الأميركية الظالمة.
وقدّرت وكالة الطاقة الدولية، في تقرير لها، إجمالي دخل إيران من النفط في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣ بـ٣٣ ملياراً و٩٠٠ مليون دولار.
وكان دخل إيران النفطي في الأشهر من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢٣ يعادل ١٢٪ من إجمالي دخل أوبك في هذه الفترة.
ويأتي بيع إيران ما قيمته ٣٤ مليار دولار من النفط في السوق العالمية خلال الأشهر التسعة من عام ٢٠٢٣، في حين استمرت العقوبات الأمريكية الظالمة ضد إيران وما يسمى بسياسة الضغط الأقصى من قبل الحكومة الأميركية.
وكان دخل إيران النفطي البالغ ٣٤ مليار دولار من مبيعات النفط في ٩ أشهر من عام ٢٠٢٣ ضعف دخل إيران النفطي في ١٢ شهراً من عام ٢٠٢٠.
وبحسب حسابات وزارة الطاقة الأميركية، باعت إيران ١٧ مليار دولار فقط في ٢٠٢٠، و٣٧ مليار دولار في ٢٠٢١. وفي عام ٢٠٢٢، وصل إجمالي دخل إيران من مبيعات النفط إلى ٥٤ مليار دولار.
وحسبت وكالة الطاقة الدولية إجمالي الدخل النفطي للدول الـ١٣ الأعضاء في منظمة أوبك خلال التسعة أشهر من عام ٢٠٢٣ عند ٢٨١ ملياراً و٢٠٠ مليون دولار.
ووفق هذا التقرير، فان دخل العراق من مبيعات النفط خلال ٩ أشهر من العام الماضي كان ٢/٥ ضعف دخل إيران. وقد كسب العراق ٨٢ ملياراً و١٠٠ مليون دولار من بيع النفط في هذه الفترة.
أما دخل السعودية من النفط، يفوق دخل إيران بخمسة أضعاف، حيث باعت المملكة العربية السعودية ١٨٤/٣٠ مليار دولار من النفط في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣.
وحسب إحصائيات شركة المعلومات السلعية "كبلر"، فقد صدرت إيران في المتوسط ١/٢ مليون برميل من النفط ومكثفات الغاز إلى الصين في عام ٢٠٢٣.

سوريا تؤكد ضرورة متابعة تنفيذ الإتفاقيات مع ايران

أكد رئيس مجلس الوزراء السوري، خلال لقائه السفير الإيراني بدمشق، أهمية اجتماعات اللجنة العليا المشتركة السورية - الإيرانية التي انعقدت مؤخراً في طهران، والنتائج التي توصلت إليها من خلال توقيع إتفاقيات وتفاهمات مهمة في عدد من المجالات الحيوية، مشيراً إلى ضرورة متابعة تنفيذ تلك الإتفاقيات وفق برامج زمنية محددة بما ينعكس بشكل إيجابي ومباشر على الوضع الاقتصادي في كلا البلدين.
وشدد حسين عرنوس على ضرورة تعزيز عمل قطاعي الأعمال في سوريا وإيران وتوسيع التعاون بينهما وإطلاق مشروعات مشتركة ذات جدوى اقتصادية واتخاذ كل الإجراءات لتأمين انسيابية التبادل التجاري، لافتاً إلى حرص الحكومة السورية على فتح آفاق أوسع للعمل المشترك خصوصاً في القطاعات الاقتصادية والتجارية والصناعية والمالية مع وجود فرص استثمارية مهمة في البلد.
من جهته، قال حسين أكبري: إن تنشيط العلاقات الاقتصادية الثنائية يلقى كل الاهتمام من قبل الحكومة الإيرانية، مؤكداً أهمية تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ الإتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية.
وتناول اللقاء متابعة اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز التبادل التجاري بالعملات المحلية وإنشاء قنوات مصرفية، وتنويع المشروعات الاستثمارية المشتركة، وإقامة شراكات بين قطاعي الأعمال تسهم في تحسين الواقع الاقتصادي للبلدين، وتذليل الصعوبات التي تواجه التعاون الاقتصادي والعمل المشترك.

نمو الإنتاج الصناعي في إيران يبلغ ٦/٥٪

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن نمو القيمة المضافة للإنتاج الصناعي الإيراني وصل إلى ٦/٥٪ في عام ٢٠٢٢، وهو أعلى من ١٦٤ دولة في العالم.
وفي تقرير لها بعنوان "الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية"، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" نمو القيمة المضافة للإنتاج الصناعي الإيراني في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٦/٥٪.
وفي عام ٢٠٢١، زادت القيمة المضافة للإنتاج الصناعي الإيراني بنسبة ٦/٦٪.
وحسب هذا التقرير، فان القيمة المضافة لنصيب الفرد من الإنتاج الصناعي في إيران عام ٢٠٢٢ بما يعادل ٨٢٥ دولاراً. وكان هذا الرقم للعام السابق ٧١٢ دولاراً.
وبحسب تقديرات هذه المنظمة الدولية، بلغت حصة القيمة الصناعية المضافة في الناتج المحلي الإجمالي الإيراني في عام ٢٠٢٢، ١٤/٧٪. وتبلغ حصة المنتجات الصناعية في صادرات إيران هذا العام ٤٧/٧٪، كما تقدر حصة الصناعة في العمالة في البلاد بنحو ١٧/٤٪.
وبحسب هذا التقرير، احتلت إيران المرتبة ٤٩ عالمياً من بين ٢١٣ دولة ومنطقة ذاتية الحكم من حيث نمو القيمة المضافة للصناعة في عام ٢٠٢٢. وبعبارة أخرى، فقد بلغ نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في إيران أكثر من ١٦٤ دولة ومنطقة ذاتية الحكم وأقل من ٤٨ دولة فقط.